

أفعال الطّعام، نسقيّة المعجم بين التّصوّر والاستعارة

سرور الحبيشة

كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس

مقدمة:

بين المعجم والطّعام صلّات منها ما يعود إلى اللّغة ومنها ما يعود إلى الأكل طقساً من طقوس الإنسان. وإنّما هذه الصّلات جميعاً موصولة بالذهن به تفسّر اللّغة بوصفها ملكة من ملكاته الكبرى، وبه يكون عمل الأكل بوصفه نشاطاً تصوّريّاً وتجربة أنطولوجيّة وأنثروبولوجيّة.

ولمّا كان الذّهن أصل ما بين المعجم والطّعام من الصّلات فيه تجتمع أسباب كلّ من عملي اللّغة والطّعام جعلنا الأوّل مدخلاً إلى الثّاني فبحثنا في مقولة الطّعام بحثاً لسانيّاً دلاليّاً تصوّريّاً متّخذين من المعجم إلى ذلك سبيلاً. ونأخذ من «حقل الطّعام» الأفعال لما رأيناه من كون الأفعال مدخلاً إلى دراسة الأسماء في هذا الحقل، إذ الأسماء محاور الأحداث وموضوعاتها.

ولمّا كنّا نذهب في دراسة «أفعال الطّعام» إلى دلالتها المعجميّة فدلاليتها الاستعاريّة رأينا أن نقارب الأولى مقارنة وسميّة تعتمد البنى المحوريّة مدخلاً إلى المعنى ونقارب الثّانية مقارنة عرفانيّة تعتمد مفهوم الاستعارة التّصوّريّة *métaphore conceptuelle* كما هو في بعض النّظريّات من «الدّلالة

العرفانيّة» *Sémantique Cognitive*.

وإنّما نحن في هذه الدّراسة العرفانيّة وتلك المحوريّة نبحث في معنى أفعال الطّعام نروم بذلك ما به يصير «متصوّر الطّعام» نسقا استعاريا به نتمثّل «متصوّر الجزاء». ولا بدّ والغاية دلاليّة على هذا النّحو من أن يتقاطع عندنا سياقان مقدّمهما هو الأصل وهو السّياق اللّسانيّ، وثانيهما سياق أنثروبولوجيّ وثقافيّ هو للأوّل كالألة. فلا يخفى ما في البحث عن الجانب التّصوّريّ للدّلالتين المعجميّة والاستعاريّة من الحاجة إلى معطيات السّياق الثّقافيّ. فالبنية النّسقيّة للاستعارة هي بنية دلاليّة معجميّة فأنثروبولوجيّة ثقافيّة. ومن المعجم تكون المناسبة التّصوّريّة الاستعاريّة ومن القيم يكون الانسجام الثّقافيّ للاستعارة.

I - معجم أفعال الطّعام، الدّلالة المحوريّة والتّصوّريّة:

I - 1 الطّعام طراز المقولة الحقلية:

إذا كان المقصود أن نتناول «أفعال الطّعام» من حيث المعنى فلا غنى لنا في هذا عن كونها وحدات معجميّة. وهي إذا كانت وحدات معجميّة فالمقتضى هو أنّها تنتمي إلى معجم بعينه. ولما كانت الأفعال المقصودة ههنا أفعال الطّعام في العربيّة كانت دائرة البحث عن المعنى في هذه الأفعال كلّ ما يدخل تحت معجم الطّعام في العربيّة.

ونحن في هذه السّياق لم نقم بمجرد لأفعال الطّعام في العربيّة ولم نحصّها، إذ حسبنا منها نماذج هي من أكثرها شيوعا وأقربها استعمالا. وهذه النّماذج هي من قبيل «أكل» و«طعم» و«شرب» و«ذاق» و«طبخ». وهذا جمع قصدنا فيه أن نضمّ «الشّراب» إلى «الطّعام» لما رأيناه من اتّساع خاصّة الطّعام لما هو شراب، ولا ينعكس. فنحن في ما نستعمل من القول نعدّ الشّراب بعض الطّعام بينما لا نعدّ الطّعام بعض الشّراب. فنقول «كُلّ»، والمعنى فيه أنّ

الطَّاعِم أو آكل الطَّعام شارب لا محالة أو شُرِبَ شيئاً قابلاً للشَّرب هو من باب المحتمل. وأن يكون الشَّراب بعض ما يتألَّف منه الطَّعام هو في حكم المقتضى. غير أنَّ الذي يأمرُك بالأكل ههنا لم يجد من نفسه حاجة إلى أن يقول لك «اشرب» مع كون الطَّعام الذي كنت مأموراً بأكله قد جمع إلى ما خاصَّته أن يؤكل ما كان خاصَّته أن يشرب. فكأنَّ ما يشرب هو بعض ما يؤكل حتَّى إذا قيل «كل» أو «اطعم» وكان في الطَّعام ما يشرب كان في المعنى مقتضياً الشَّرب بصفته بعض الأكل أو الطَّعام. بينما إذا كان الموجود شراباً وقيل «اشرب» فليس الفعل بمحتمل الأكل بصفته بعض الشَّرب وليس الشَّراب بمحتمل الطَّعام بصفته بعضاً منه.

ولمَّا كان ذلك كذلك رأينا أفعال الشَّراب داخله تحت أفعال الطَّعام. وهي جميعاً تدخل تحت حقل واحد هو حقل الطَّعام. وإنَّما هو تصنيف دلاليّ مقوليّ في الأصل، إذ رأينا مقولة الشَّراب داخله تحت مقولة الطَّعام ورأينا لذلك مقولة الشَّرب داخله تحت مقولة الطَّعم أو الأكل. فأما الطَّعام وما يتعلَّق به من الأكل فهو الطَّراز prototype. وأما الشَّرب وما يتعلَّق به من الشَّراب فهو مقولة فرعيّة تحت المقولة الطَّرَازيّة.

على أنَّ اعتبار أفعال الشَّراب بعضاً من أفعال الطَّعام واعتبار مقولة الشَّرب داخله تحت مقولة الطَّعم تصنيف مقوليّ استعاريّ صار الشَّرب بموجبه ضرباً من الأكل والشَّراب ضرباً من الطَّعام وإن كان الأصل أن يكونا حقلاً دلاليّاً مستقلاًّ بينه وبين حقل الطَّعام تقاطع. غير أنَّ جريان الطَّعام شيئاً على كلّ ما يتناول بالفم طعاماً كان أو شراباً وجريانه حدثاً على التناول أكلاً والتناول شرباً يقتضي أنَّ الدَّهن يصنّف المسألة تصنيفاً مقولياً استعاريّاً يبرِّره الانسجام الثقافيّ. وهذا «التوسيع الاستعاريّ» تبرّره ثلاث قيم لا أحسبها إلّا قيماً كونيّة لا تخصّ ثقافة من الثقافات بقدر ما هي تخصّ الإنسان والفكر الإنسانى.

فأما القيمة الأولى فهي أنّ «الأكثر خيراً» و«الأقلّ شرّاً». فإذا كان الطّعام أكثر من الشّراب طرازياً كان بالضرورة خيراً منه. وكون الطّعام خيراً من الشّراب هي قيمة ثقافيّة تنسجم كثيراً مع الاستعارة الرّتيبة «الأكثر أوّل» و«الأقلّ آخر».

وأما القيمة الثّانية فهي أنّ «الأعسر أرفع» و«الأيسر أوضع». وإذا كان الطّعام يستوجب من استخدام أعضاء الجهاز الهضميّ عند الكائن البشريّ ما يفوق في الجهد ما يستوجبه الشّراب وكان الأكل بهذا المعنى أعسر من الشّرب فالطّعام والطّعم مفضّلان من هذه الجهة على الشّراب والشّرب. وإنّما المفاضلة بين الطّعام والشّراب من جهة العسر واليسر قيمة ثقافيّة تنسجم مع الاستعارة الرّتيبة «الأعسر أوّل» و«الأيسر آخر».

وأما القيمة الثّالثة فهي أنّ «الأطول خيراً» و«الأقصر شرّاً». فإذا كان الطّعام أعسر قضمًا وهضمًا من الشّراب كان أطول منه زمناً لما يلزم عن ذلك من الفارق في المدّة. وإنّما الطّعام الذي يطول مدّته أفضل من الشّراب الذي تقصر مدّته. وهذه مفاضلة في الزّمان توازيها رتبياً استعارة «الأطول أوّل» و«الأقصر آخر».

وإذا كان الطّعام في ما يتناول الكائن البشريّ أكثر من الشّراب وأعسر عسراً وأطول لذلك زمناً كان هو الأوّل استعاريّاً وكان الشّراب الذي هو دونه كمّاً وجهداً ومدّة هو الآخر. والطّعام المفضّل على الشّراب ثقافياً واستعاريّاً هو من هذه الجهة طراز المقولة كلّها، والشّراب محمول عليه داخل تحته كالفرع منه.

أنّ الأفعال المسمّاة «أفعال طعام» ذات نواة دلاليّة هي فكرة الطّعام. وهي بموجب هذه الفكرة تمثّل حقلاً دلاليّاً واحداً. وإذا انطلقنا من مادّة «طَعِمَ» في العربيّة وجدنا المعاني الثّالية: «الطّعام اسم جامع لكلّ ما يؤكل. وقد طَعِمَ يَطْعُمُ طُعْمًا فهو طَاعِمٌ إذا أكل أو ذاق [...] ويقال فلان قلّ طُعْمُهُ أي

أَكَلَهُ. ويقال: طَعِمَ يَطْعَمُ مَطْعَمًا، وإنَّه لطِيبُ المَطْعَمِ كقولك طِيبُ المأكَلِ. [...]. ويقال هذا الطَّعامُ طعامٌ طُعِمَ أي يطعم من أكله أي يشبع [...]. قال ابن الأثير: الطَّعامُ عامٌ في كلِّ ما يقتات من الحنطة والشَّعير والتمر وغير ذلك [...]. والطَّعْمُ الأكل والطَّعْمُ ما أُكِلَ [...]. وروى الباهلي عن الأصمعي: الطَّعْمُ الطَّعامُ، والطَّعْمُ الشَّهوة وهو الذَّوق [...]. وأمَّا سيبويه فسوى بين الاسم والمصدر فقال: طَعِمَ طُعْمًا وأصاب طُعْمَهُ، كلاهما بضمٍّ أوْلِهِ، والطَّعْمَةُ المأكَلَةُ. والجمع طُعْمٌ [...]. والطَّعْمُ بالفتح ما يؤدِّيه الذَّوق. يقال طَعْمُهُ مرٌّ، وطُعْمُ كلِّ شيءٍ حلاوته ومرارته وما بينهما يكون ذلك في الطَّعام والشراب، والجمع طُغُومٌ. وطَعِمَهُ طُعْمًا وتَطَعَّمَهُ ذاقه فوجد طَعْمَهُ [...]. يقال طَعِمَ فلان الطَّعامَ يَطْعَمُهُ طُعْمًا إذا أكله بمقدِّم فيه ولم يسرف فيه، وطَعِمَ منه إذا ذاق منه. وإذا جعلته بمعنى الذَّوق جاز في ما يؤكل ويشرب. والطَّعام اسم لما يؤكل والشراب اسم لما يشرب. قال أبو إسحاق: ومن لم يَطْعَمْهُ أي لم يتطعَّم به. قال اللَّيث: طَعْمُ كلِّ شيءٍ يؤكل ذوقه [...]. (ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، تحقيق عبد الله الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، مج 4، ج 30، ص - ص 2673 - 2675).

وفي هذا التعريف نَمِيزَ مقولياً بين الأسماء والأفعال. فالأسماء من قبيل «طعام» و«إطعام» و«طُعْمَةُ» و«طُعْمٌ» و«طَعْمٌ» و«مَطْعَمٌ» و«تَطْعَمُ» و«شراب» و«أكل» و«شُرْبٌ» و«خبز» و«ماء» و«تمر» و«ثريد» و«فاكهة» وغير ذلك. والأفعال من قبيل «طَعِمَ» و«أطعم» و«تطعم» و«طاعم»... و«أكل» و«شرب» و«ذاق» و«شبع» و«طبخ» وغير ذلك.

فالحقل الدلاليّ *champ sémantique* الذي ينتظم فيه معجم الطَّعام في العربيَّة مؤلَّف من جملة من المعاني هي سمات الحقل نفسه. وهذه المعاني إذا أردنا منها الطَّراز فهي على التَّقريب الأكل والشَّرب والطَّعام والشراب

والطَّعْمُ والطَّعْمُ والدَّوْقُ والشَّبَعُ والارتواء واللَّذَةُ والطَّبْخُ والتَّغْذِيَّ وأعمال الجهاز الهضميَّ من مضغ وقضم وجرش وبلع وهضم.... وتصنّف هذه المعاني مقولياً إلى أفعال وأسماء. فأما الأفعال فهي «أكل» و«شرب» و«ذاق» و«طَعِمَ» وغيرها. وأما الأسماء فاسمان طرازيّان بالنسبة إلى المقولة كلّها تدخل تحتها سائر أسماء الحقل هما «طعام» و«شراب».

غير أنّ هذه المعاني عند التدقيق لا تكون على الانفصال، بل هي ترد على التآليف. ولما كانت هذه المعاني عبارة عن السمات الدلالية لحقل الطّعام ترد في الوحدة بعينها مؤلفة إلى غيرها كان ما يفرّق بين وحدات الحقل ليس اختصاص كلّ وحدة بسمة دلالية من هذه السمات، بل هو نسبة ما تمثله كلّ سمة من المعنى التآليفيّ للوحدة. فإذا أخذنا مثلاً «أكل» و«ذاق» لم يكن بدّ من أنّ في الأكل شيئاً من الدّوق، إذ الأكل ذائق ما يأكل إمّا ذوقاً مقصوداً هو للأكل كالغاية أو ذوقاً يصاحب الأكل وإن لم يقصد إليه الأكل. وكذلك الدّوق لا يخلو من كونه بعض الأكل أو ضرباً من ضروبه لأنّ فيه ما في الأكل من تناول الطّعام ووضعه في الفم وتطعمه وما يلي ذلك من جريانه في المريء من الحلقوم إلى المعدة.

فليست أفعال الطّعام بهذا المعنى ما يختصّ به كلّ فعل من سمات الحقل، بل هي ما يختصّ به كلّ فعل في تأليف هذه السمات وتمثيلها. ومعنى فعل بعينه هو ما يكون لسمات الحقل فيه من خاصيّة ائتلافية. وكون الدلالة المعجميّة لوحدة بعينها تخصيصاً لسمة بعينها من سمات الحقل لا ينفي عنها سائر السمات، إذ تخصيص السمة الواحدة لا يكون إلّا من طريق علاقتها بسائر السمات وموضعها في تسلسل حدث الطّعام. فالأكل فعل طرازي يقتضي هذه السمات جميعاً. بيد أنّ السمة البارزة فيه هي نشاط الجهاز الهضميّ من وضع الطّعام في الفم حتّى هضمه. وليس يخفى ما في الأكل من الدّوق والشرب والشَّبَع واللَّذَةُ والتَّغْذِيّ.... وأما الدّوق فمع كونه فاتحة

الأكل والأول الذي منه يُدخَل إلى الآخر فيسترسل حدث الطّعام حتّى يبلغ الغاية التي معها يكون حدثًا طرازًا فلا يوسم من تلك الأنشطة المعهودة في الأكل إلاّ بنشاط الطّعم أو التّطعم الذي منه يجد الذّائق طعم ما يأكل. فكأنّ الذّوق بهذا المعنى زمن من أزمنة حدث الأكل نفسه الذي يفسّر استيعابه مختلف سمات الحقل كونه طراز أفعال الطّعام.

I - 2 البنية المحورية لأفعال الطّعام انتظام للحقل الدّلالي:

لما كانت معاني الطّعام الموسوم بها الحقل نفسه مصنّفة مقولياً إلى أفعال وأسماء كانت العلاقة بين المقولتين تختزلها دلاليّاً البنية القضويّة. وهذه علاقة بين محمولات وموضوعات arguments تمثّلها البنية المحوريّة structure thématique نفسها. فأفعال حقل الطّعام محمولات تكون موضوعاتها أسماء الحقل. وإذا نظرنا في أفعال الطّعام من حيث ما تبديه شبكة أدوارها المحوريّة rôles thématiques من خصائص دلالاتها المعجميّة وجدناها تحمل تجريداً على ما يصطلح عليه غروبر (Gruber 1965 - 1967 - 1976)⁽¹⁾ بـ «أفعال الحركة»⁽²⁾. والحركة مفهوم فضائيّ يقتضي تحليلها الدّلاليّ دوراً ضروريّاً هو المحور الذي هو موضوع الحركة نفسها. وتتقي أفعال الحركة مع المحور أدواراً من قبيل المصدر والهدف. وإذا كان هذا

(1) - Gruber (1965), Studies in Lexical Relations.

- Gruber (1967), Functions of the Lexicon in Formal Descriptive Grammar.

- Gruber (1976), Lexical Structures in Syntax and Semantics.

(2) يقترح غروبر تقسيم الأفعال إلى قسمين حسب مفهومي الحركة mouvement والحلول location. وقد اعتبر "المحور" thème دوراً أساسيّاً وضروريّاً في أفعال القسمين. وتأخذ أفعال الحركة أدواراً من قبيل "المصدر" source و "الهدف" but وتأخذ أفعال الحلول خاصّة دور "المحلّ" locatif. وقد أقام غروبر التّحليل الدّلاليّ لأفعال الحركة والحلول على تصوّر فضائيّ أو محلّيّ localiste. واعتبر التّحليل المحلّيّ الأصل الدّلاليّ الذي تحمل عليه كلّ التّحليلات الأخرى. ولذلك قال بتعميم الافتراض المحلّيّ على جميع الحقول الدّلاليّة. فكلّ الأفعال التي ليست بأفعال حركة أو حلول محمولة دلاليّاً على الأفعال الفضائيّة، ومنها الأفعال المجردة. وقد طوّر دجاكندوف (Jackendoff 1978 - 1983) مفهوم الحقول في نظريّة غروبر.

التحليل الدلالي قابلا لأن يعمم على حقول دلالية أخرى فلعلّ حقل الطّعام من هذه الحقول التي تؤوّل دلاليًا تأويلا محوريًا حركيًا.

ويحتمل تعميم التحليل المحوريّ الحركيّ لأفعال حقل الطّعام تأويلين هما التّأويل الحسيّ والتّأويل المجرّد. فأما التّأويل الحسيّ فيكون قياسا بحمل فعل الطّعام على فعل الحركة. فكما أنّ الحركة انتقال وتحوّل يصدر فيه المحور عن نقطة هي مصدر الحركة قاطعا مكانا بعينه ليصير إلى نقطة أخرى هي هدف الحركة يكون فعل الطّعام حركة حسّية يقطع فيها المحور طعاما وشرابا شوطا مكانيا معلوما يمتدّ بين نقطة الصّدور التي هي موضع الفم نفسه بوصفه الموضع الأوّل لتلقّي الطّعام ونقطة الوصول التي هي المعدة بوصفها الموضع الذي يستقرّ فيه الطّعام. ومثال هذا التّأويل الفعلان الطّرازيان «أكل» و«شرب». فالأكل والشّرب كلاهما حركتان حسّيتان يتنقل الطّعام أو الشّراب بموجبهما من الفم إلى المعدة مرورا بما بينهما من المجرى. غير أنّ المحور فيهما ليس الأكل أو الشّارب بوصفهما فاعلين، وإنّما هو الطّعام الذي أكله الأكل والشّارب الذي شربه الشّارب. وهذان لا يكونان في البنية الوظيفيّة لهذين الفعلين إلّا مفعولين.

وأما التّأويل المجرّد فتأويل محوريّ يكون بتمثيل البنية الدلالية لفعل الطّعام عبر البنية الفضائية لفعل الحركة. وهو تمثيل تجريديّ يقوم على اعتبار فعل الطّعام حركة مجرّدة. ومثاله تأويل فعل من قبيل «طَبَخَ». فهذا الفعل إذا افترضناه تأويلا فعل حركة كان ذلك على التجريد، إذ نعدّ البنية الدلالية للفعل محمولة تجريدا على البنية المحوريّة لأفعال الحركة. فيكون المطبوخ محورا يتحوّل من حال أولى كان فيها نيئا أو طازجا إلى حال ثانية يصير فيها مطبوخا. وهذا التّحوّل وإن كان تحوّلا زمانيا في الأصل لكون العبور من الحال الأولى إلى الحال الثانية اقتضى أن يكون عبورا في الزّمان من زمان أوّل كان فيه الطّعام في حاله الأولى إلى زمان ثان صار فيه إلى حاله

الثانية فإن تأويله محوريًا يقتضى أن نعتبر الزمانين محلّين، فيحملان تجريدًا على التّصوّر الفضائيّ لعمل الطّبخ واعتباره حركة مجرّدة ينتقل بموجبها المحور من حال مصدر إلى حال هدف.

وأفعال الطّعام تقبل التّحليلين المحوريّ والسّببيّ. وقد ذهب غروبر ودجاكندوف إلى أنّ بنية الموضوعات لمحمول ما قد تحتل أكثر من تحليل، فتقبل مثلاً الافتراض المحلّيّ l'hypothèse localiste والافتراض السّببيّ. ويُسند إلى الموضوع الدّالّ على الطّعام أو الشّراب والذي توافقه إعرابياً وظيفة المفعول به دوران دليّان هما «المحور» في التّحليل المحلّيّ و«المفعول به» في التّحليل الأحواليّ أو السّببيّ كما تبلور في نسق فيلمور (3) Fillmore.

وإنّما تأويل أفعال الطّعام تأويلاً سببيّاً يقوم على اعتبار موضوع الطّعام مفعولاً متأثراً affecté. فالطّعام في معنى الحدثان والأكل والشّرب والطّبخ والذّوق وغير ذلك تنتقي جميعاً موضوعات للطّعام تؤوّل بكونها مفعولات متأثرة لأفعالها. وخاصّة المفعول المتأثر أنّه يسبق في الوجود الفعل، غير أنّ الفعل لمّا كان عملاً محلّه المفعول أثر فيه من حيث أدخل عليه تغييراً فصيّره إلى حال غير حاله الأولى. فأكل في قولنا «أكل الولد التفّاحة» عمل أثر في «التفّاحة» من حيث صيّرهما من حال كانت لها قبل الأكل إلى حال صارت

(3) مقابل التّحليل المحلّيّ لغروبر يقترح فيلمور (1968) ما يصطلح عليه بـ«نحو الحالات» Grammaire des Cas. ويتبنّى فيه مفهوم الحالة cas. وبينما يذهب التّحليل المحلّيّ المحوريّ في تصوّر دلالة الأفعال إلى الافتراض الفضائيّ يذهب نحو الحالات إلى الافتراض السّببيّ، فيعتبر الأدوار حالات. وهذه الحالات في التّحليل السّببيّ هي من قبيل «المنفّذ» agentif، وهو حالة الموضوع الحيّ animé القائم بالعمل الدّالّ عليه الفعل، و«الضّحية» patient - datif وهي حالة الموضوع الحيّ المتأثر بالحالة أو العمل الدّالّ عليه الفعل، و«الأداة» instrumental، وهي حالة القوّة غير الحيّة inanimée التي تتصل بالعمل الدّالّ عليه الفعل اتّصالاً سببيّاً، و«المفعول به» objectif، وهو حالة دلالية محايدة تدلّ على الدّوات المتأثرة بالعمل الدّالّ عليه الفعل، وهو غير المفعول الوظيفيّ التّحويّ.

لها بعده. وهذا تأثير في التّفاحة بالأكل. ومثلها «العصير» في قولنا «شرب الولد العصير». ف«العصير» وقد شُرِبَ حاله غير الذي كان له قبل الشّرب، وهو لذلك متأثر بالشّرب ومفعولُه. وإذا قيل «طبخت الأمّ الطّعام» فالطّعام مطبوخا غير الطّعام قبل طبخه. ولعمل الطّبخ مراحل وأدوات أولها النّار بها يؤثّر القائم به في ما هو غير مطبوخ ممّا يكون نيئا حتّى يصيرَه مطبوخا. فالنّار وسيلة الطّبخ وهي في التّحليل السّببيّ الموضوع الذي يسند إليه دور «الأداة»، إذ لمّا كان الطّعام النّيء هو ما لم يطبخ أي ما لم تمسه نار كانت النّار بالضرورة سبب الطّبخ أو هي من أسبابه. والطّبخ الذي هو تحويل للطّعام النّيء إلى طعام ناضج يقتضي تصوّريّا آلة يؤثّر بها سببيّا في الطّعام الذي هو المفعول المتأثر لعمل الطّبخ.

وأفعال الطّعام من المحمولات التي تنتقي مقوليا⁽⁴⁾ موضوعين على الأغلب. فيكون لها تمثيلا البنية الموضوعاتيّة التّالية:

- فعل طعام [(موضوع 1)، (موضوع 2)].

ويحدّد التّأويل الدّلاليّ لبنية الفعل الدّور الدّلاليّ المسند إلى الموضوع. فأما في التّأويل المحلّيّ فالموضوع الأوّل هو الفاعل نفسه. ولمّا كان الفاعل

(4) اعتبرت النّماذج التّوليدية منذ 1965 المعجم مكوّنا من مكوّنات النّحو. وما زالت الدّلالة تأخذ مكانتها ضمن هذه المكوّنات حتّى أصبح للمعجم الدّور الأوّل في تنظيم النّحو. وقد ميّز التّوليدويّون في هذا المجال بين ضربين من الانتقاء بالنّسبة إلى الوحدات المعجميّة. فأما الانتقاء الأوّل فهو الانتقاء المقوليّ *sélection catégorielle*. وهو عبارة عمّا تنتقيه الوحدة من المقولات المعجميّة عددا ونوعا. ف«ضرب» مثلا فعل ينتقي مقولتين اسميتين. وأما الانتقاء الثاني فهو الانتقاء الدّلاليّ *sélection sémantique*. وهو عبارة عن شبكة الأدوار المحورية التي ينتقيها الرّأس ويسندها إلى الموضوعات. ف«ضرب» تنتقي دلاليّا دورين دلاليّين هما المنفّذ والضّحيّة. فمع نموذج العمل والرّبط *modèle du Gouvernement et du Liage* أصبحت المداخل المعجميّة *entrées lexicales* تنصّ على خصائص الانتقاء الدّلاليّ. ولمّا كانت معطيات الانتقاء الدّلاليّ تتبنّى بمعطيات الانتقاء المقوليّ صار هذا الانتقاء حشوا استغنت عنه المداخل. فالتّحقيق الاعتياديّ لدورين من قبيل المنفّذ والضّحيّة هو المقولة الاسميّة. فلم يعد بدّ من أن ينحصر العجم في الانتقاء الدّلاليّ.

هو القائم بالعمل كان الدور المسند إلى هذا الموضوع هو دور «المنفّذ»، إذ المنفّذ في نسق غروبر هو الموضوع الدالّ على القائم بالعمل. والموضوع الثاني هو «المحور» نفسه. وأمّا في التّأويل السّببيّ فيوافق الموضوع الأوّل دور «المنفّذ» بوصفه حالة الموضوع الحيّ القائم بالعمل والمؤثّر بعمله تأثيراً سببيّاً في ما كان مفعول العمل. ويوافق الموضوع الثاني حالة «المفعول به». فإذا قلنا «أكل الولد التّفاحة» كان لفعل «أكل» في هذه الجملة تحليلان دلاليّان بحسب التّأويل. فبينما يكون «الولد» بتأويل محليّ منفّذا قائماً بالعمل يكون بتأويل سببيّ منفّذا مؤثّراً بعمله في «التّفاحة». وبينما تكون «التّفاحة» بتأويل محليّ محوراً لكونها موضوع الحركة تكون بتأويل سببيّ مفعولاً به متأثّراً بعمل المنفّذ. ونمثّل للبنية الدّلالية في التّأويل المحليّ على النحو التالي:

- أكل [منفّذ)، (محور)].

ونمثّل للبنية الدّلالية في التّأويل السّببيّ على النحو التالي:

- أكل [منفّذ)، (مفعول متأثّر)].

ويمكن في ضوء التحليل الدّلاليّ لأفعال حقل الطّعام وما يكون من خصائص بنيتها المحوريّة بحسب التّأويل الدّلاليّ أن نقف من هذه البنية على ما تشترك فيه أفعال الحقل وما تختلف فيه دلاليّاً. فأما المشترك الدّلاليّ فهو أنّ هذه الأفعال جميعاً مهما يكن تأويلها الدّلاليّ تأخذ موضوعين هما ممّا لا غنى لها عنه. والموضوع الأوّل هو الموسوم بكونه القائم بعمل الطّعام. والموضوع الثاني هو الموسوم بكونه محور الطّعام. ولئن كان الموضوعان ممّا لا بدّ منه في حدث للطّعام فإنّ الثاني الموسوم بكونه المحور أخصّ في وسم الحدث من الأوّل، إذ لولا أن كان للطّعام موضوع لما كان حدثان

الطّعام. وليس كذلك الموضوع الأوّل، فالقائم بالعمل لا يوسم به حدثان الطّعام نفسه بل يوسم به كونه فعلا يحتاج في إحداثه إلى قائم به.

ولمّا كان «المحور» أخصّ بأفعال الطّعام من غيره من الموضوعات الممكن تعليقها في مستوى البنية المحوريّة كانت سمات الموضوع المسند إليه دور المحور هي المخصّص لفعل الطّعام بالنّسبة إلى غيره من أفعال الحقل. وإنّما الاختلاف الدّلاليّ بين أفعال حقل الطّعام هو في ما بين محاور هذه الأفعال من المغايرة الوسميّة.

ف«أكل» و«شرب» يتماثلان محوريّا من حيث أنّ كلّ فعل منهما ينتقي موضوعا يسند إليه دور «المحور». فنقول «أكل الرّجل الخبز» و«شرب الرّجل الماء». ف«الخبز» و«الماء» في هاتين الجملتين هما من قبيل المحور الّذي لا يستقيم دونه أكل ولا شرب. فلولا ما يؤكل من الخبز ونحوه لما كان أكل، ولولا ما يشرب من الماء ونحوه لما كان شرب. ونمثّل للبنية المحوريّة في محمولي هاتين الجملتين على الصّورة التّالية:

- أكل [(الرّجل)، (الخبز)].

- أكل [(منفّذ)، (محور)].

- شرب [(الرّجل)، (الماء)].

- شرب [(منفّذ)، (محور)].

وليس بين «أكل» و«شرب» من المغايرة إلّا ما ينتقيه كلّ فعل من سمات marques المحور باعتبارها قيودا دلاليّة على الموضوع المتّقى. فأما «أكل» فيقتضي أن يكون محوره موسوما بكونه [صلبا] و[مقطوعا]، والقطع فيه أنواع كالقضم والمضغ والجرح والكسر والطّحن، وهي تدخل تحت أصناف الطّعام المأكول وطبائع الموادّ الّتي يتكوّن منها. ولمّا كان المأكول

موسوما بالصّلافة وما ينجرّ عن ذلك من قابليّته للقطع لم يمكن للأكل أن يتناول ما يأكل حتّى يعمل فيه الأسنان واللّسان والرّيق وغير ذلك من أعضاء الفم ممّا يسهّل قضمه ومضغه وابتلاعه. وخاصيّة ما يؤكل هو أنّه طعام. ولذلك كان «الطّعام» المقولة الاسميّة الطّرازيّة لكلّ أسماء الحقل الموسومة بالصّلافة والتي يصحّ أن تكون محاور لحدث الأكل، إذ كان الطّعام اسماً لكلّ ما شأنه أن يوسم بكونه مأكولاً، وهو لذلك مؤلّف إلى فعل «أكل» بوصفه طراز أفعال الطّعام.

وأما الشّرب فيقتضي محورا سمته أنّه [سائل]. وتقتضي سمة السيّلان في الشّراب أن يكون جارياً في الفم سهل الابتلاع لا يحتاج معه إلى قضم أو مضغ أو غير ذلك ممّا توسم به الأجسام الصّلبة. والسيّلان سمة انتقائيّة تكون قيّداً على المحور المنتقى في فعل من قبيل «شرب». وخاصيّة ما يشرب هو أنّه شراب. ولذلك كان الشّراب مقولة طرازيّة ثانية بها يسمّى كلّ اسم من أسماء الطّعام يصحّ أن يكون محورا لحدث الشّرب أو ما هو من نحوه.

وإذا كان الحقل الدّلاليّ عبارة عمّا يجمع جملة من الوحدات المعجميّة من المشتركات الدّلاليّة مع كونها تتفرّق دلاليّاً بالضرورة فممّا ينتظم أفعال الطّعام داخل حقل واحد هو كونها تنتقي مقولياً موضوعين هما مقولتان اسميّتان تأخذ إحدهما دور المنفّذ وتأخذ الأخرى دور المحور. فالانتقاء المقوليّ هو المدخل الأوّل لانتظام أفعال الطّعام في حقل واحد، إذ هي تشترك جميعاً في بنية مقوليّة واحدة تكون لها بنية نمطيّة جامعة.

غير أنّ ما ينتظم هذه الأفعال حقليّاً هي خصائص الانتقاء الدّلاليّ خاصّة. فلا مخصّص لما تنتقيه هذه الأفعال مقولياً إلّا ما تنتقيه دلاليّاً. وبينما يكون الانتقاء المقوليّ مدخلاً إلى انتظام الحقل دلاليّاً يكون الانتقاء الدّلاليّ أساساً لانتظامه تصوّريّاً، إذ الاشتراك المحوريّ أساس لما تجتمع عليه وحدات

الحقل من عناصر تصوّريّة. وكون أفعال الطّعام تنتقي دلاليًا منفذاً ومحوراً هو من الضّرورات التي تضبط للحقل بنيته الدلاليّة المحوريّة وتسيّجه.

وإذا كان الانتقاء الدلاليّ المحوريّ هو الذي ينتظم بنية الحقل التّصوّرّي champ conceptuel، وهو لذلك من المشتركات الضّروريّة بين وحداته، فخصائص الانتقاء الدلاليّ الوسميّ هي التي تنتظم الحقل المعجميّ champ lexical نفسه. وهو انتظام لا تقتضيه المشتركات بقدر ما تقتضيه المتغايرات. فعلاقة وحدة معجميّة بعينها بسائر وحدات الحقل المعجميّ وموضعها في انتظام هذه الوحدات داخل الحقل إن هو إلّا ما يقتضيه انتقاؤها الوسميّ. فالسمات الانتقائيّة قيود دلاليّة تخصّص المشتركات المحوريّة بين أفعال حقل الطّعام فتفرّق بين فعل وآخر من هذه الأفعال، وهي لذلك تحدّد الطّريقة التي يرتبط بها هذا الفعل مع سائر وحدات الحقل المعجميّ لتمثيل الحقل الدلاليّ نفسه.

وإذا كان فعل من قبيل «أكل» ينتقي دلاليًا محوراً يوسم بكونه صلباً ومقطوعاً كانت خاصيّته التّركيبية كما ينصّ عليها مدخله المعجميّ هي أن يؤلّف إلى كلّ المقولات الاسميّة المنتمية إلى الحقل المعجميّ للطّعام والموسومة بكونه صلباً ومقطوعاً. فنقول مثلاً «أكل الرّجل الخبز» بتأليف «الخبز» إلى «أكل» لما في «الخبز» من سمتي الصّلاية والانقطاع، بينما لا نقول «أكل الرّجل الماء» بتأليف «الماء» إلى «أكل»، إذ ليس «الماء» من قبيل ما يؤكل لكون سيلانه سمة تنقض بالضرّورة ما ينتقيه الأكل لمحوره من الصّلاية والانقطاع. ولا يتألّف فعل من قبيل «شرب» مع كلّ ما سمته أن يكون طعاماً. فلا يصحّ «شرب الرّجل الخبز» ويصحّ «شرب الرّجل الماء». فالشّرب ينتقي وسمياً محوراً سائلاً، وهو لذلك لا يتألّف إلّا إلى السّوائل. وخاصيّته الانتقائيّة الوسميّة هذه هي التي تبرّر لأفعال الشّرب من حقل الطّعام خاصيّتها الائتلافيّة المعجميّة. وإذا كان هذا الائتلاف المعجميّ

الوسميّ خاصّة هذه الأفعال بالنسبة إلى غيرها من أفعال الحقل ووحداته فهو الذي يحدّد لها طريقة انتظامهما المعجميّ داخل الحقل.

I- 3 أفعال الطّعام مسارات تختزل البنية التّصوّريّة لفعل الطّعام:

إنّ الحقل الدّلاليّ للطّعام لينتظمه انتقاءان مقوليّ ودلاليّ. والانتقاء المقوليّ يخصّصه الانتقاء الدّلاليّ بوصفه انتقاء محوريّ فانتقاء وسميّاً. فالانتقاء المحوريّ وسم للبنية المقوليّة يخصّص متصوّرات الحقل الدّلاليّ فينتظم منه الحقل التّصوّريّ. والانتقاء الوسميّ وسم للبنية المحوريّة نفسها يخصّص مدلولات الوحدات فينتظم من الحقل الدّلاليّ حقله المعجميّ.

وإذا كانت المتصوّرات الحقلية تخصّصها المشتركات المحوريّة كان المحور الذي هو موضوع الطّعام وعليه الحدّثان أخصّ في تحديد متصوّرات الحقل من غيره من الأدوار التي يمكن أن ينقيها فعل من أفعال الطّعام. ولما كانت هذه الأفعال من قبيل الحركات الحسيّة والمجرّدة كانت في الدّهن أقرب إلى متصوّر «المسار» processus. فكون هذه الأفعال حركات يجعلها جميعاً مسارات.

وإذا كان انتقال المحور من محلّ مصدر إلى محلّ هدف خاصيّة الحركة فتوجّهه نحو غاية بعينها عبر مراحل معلومة يتدرّج فيها هو خاصيّة المسار. والحركة الموسومة بالتّحوّل الفضائيّ في المحلّ ضرب من المسار، إذ المسار متصوّر مبدئيّ لا وسم له. فكلّ تحوّل مرحليّ متدرّج عبر الزّمان توجّهه غاية ما مسار مهما تكن دلالة الحقل فضائيّاً. وعليه فالسّفر مسار غايته المكان والبناء مسار غايته إحداث أثر والتّرقّب مسار غايته الزّمان.

وإذا كانت أفعال الطّعام حركات لاعتبارات دلاليّة فضائيّة، وهو أنّ هذه الأفعال تقتضي متصوّر المحلّ إمّا على الحقيقة كما هو في «أكل» و«شرب» أو على التّجريد كما هو في «طبخ»، كانت في التّصوّر مسارات لاعتبارات

زمانية خاصة. فليس تحوّل المحور من نقطة ما في جسم الطّاعم أو الشّارب إلى نقطة أخرى بعينها إلاّ تحوّلًا في الزّمان مع كون النّقطتين المصدر والهدف مؤوّلتين تأويلا محليّا حسيّا. ولئن كانت هذه الأفعال مسارات بالمتصوّرين المحليّ والزّمانيّ فالزّمان أسبق في تحديد البنية التّصوّريّة للمسار. ولذلك كان تصنيفها الفضاويّ الحركيّ داخلا تحت تصنيفها الزّمانيّ المساريّ، إذ المحلّ في دلالة أفعال الطّعام متصوّر تأويليّ، بينما الزّمان فيها متصوّر أنطولوجيّ به يتحقّق المسار ومنه يكون الطّعام.

ويبدو الزّمان بهذا المعنى متصوّرًا أساسيًّا لحقل الطّعام به ترتبط سائر متصوّرات الحقل. فإذا كان فعل الطّعام نشاطا ذا سيرورة بموجبها ينتقل الطّاعم إلى حال غير حالته الأولى، وكان الزّمان والفضاء كلاهما ضروريّين لما يقتضيه الانتقال من مضيّ الزّمان وتحوّله وما يقتضيه انتقال الحال من انتقال المحلّ كان الزّمان والفضاء متصوّرين ضروريّين في حقل الطّعام. وهما يتعالقان على النّحو الذي يكون به انتقال الطّاعم من حال إلى حال مقتضى لانتقال طعامه من محلّ إلى محلّ سواء كان انتقالا حسيّا أو مجردا.

ففعل من قبيل «أكل» سيرورة يقطع فيها الأكل والمأكول جميعا مراحل ينتقلان بموجبها من حال أولى إلى حال ثانية. فالمأكول إبان وضعه في فم الأكل طعام صلب غير مقطوع. وهو بعد قطعه ومضغه لقمة سائغة تبتلع فتعبر مسافة بعينها هي ما بين الفم والمعدة لتستقرّ في معدة الأكل وقد صارت في حال تجعلها قابلة للهضم والتّحلّل داخل الجسم. وكذلك الأكل إذا أكل فقد مرّ من حال لم يكن فيها أكلا تحتلّ جوعه أو ضمأه أو غير ذلك من الأحوال إلى حال صار فيها أكلا تحتلّ شبعه أو ارتواءه أو غيرهما.

وإنّما مرور الطّعام وآكله جميعا ممّا كان لهما من الحال الأولى إلى ما صار لهما بموجب سيرورة الأكل يقتضي مدّة من الزّمان هي ما يتطلّب الحدث من

رفع الطّعام إلى الفم ووضع فيه حتّى استقراره في المعدة. وهذا المرور هو انتقال زمنيّ يترتّب عنه تغيّر الأحوال الذّي يستوجه مسار حدث الطّعام. ولما كان هذا الانتقال الزّمنيّ مرتبطا بالضرورة بانتقال محلّيّ يتعلّق بمحور الطّعام وافق المسار الفضائيّ للحدث المسار الزّمنيّ له وكانا متعاضلين بل متشارطين. فلا يصحّ من انتقال الأحوال شيء حتّى يكون انتقال في المحلّ، ولا يكون من انتقال المحلّ شيء حتّى يكون انتقال في الزّمان نفسه.

فهذان متصوّران اثنان ممّا لا يغني أحدهما عن الآخر شيئا. وليس اعتبار الزّمان الأوّل إلّا لكون المحلّ في اعتبار حدث الطّعام ليس دائما المكان، فربّما كان تأويلا مكانا مجرّدا. والزّمان باعتبار مفهوم المدة متصوّر تمييزيّ به يفرّق بين مسار للطّعام وآخر. فمن الفروق بين «أكل» و«ذاق» فرق المدة. فيستغرق حدث الأكل مدة أطول من المدة التي يستغرقها حدث الذّوق. وبينما يكون الأوّل مسارا طويلا لما يتضمّنه الأكل من أعمال داخلية يتألّف منها الحدث كبّل الطّعام باللّعب وقطعه وتدويره في الفم لمضغه ثمّ بلعه وهضمه... يكون الثاني مسارا قصيرا، إذ الذّوق ملاصقة للطّعام بطرف اللّسان للتعرّف إلى مذاقه، وهذه لا يحتاج فيها إلى مثل ما يحتاج إليه في مسار الأكل من تلك الأعمال المتألّفة على التّعاقب. فحسب الذّائق أن يلامس بطرف لسانه الطّعام حتّى يطعمه. فإذا طعمه كان ذلك غاية المسار ومنتهاه. والزّمان فيه أقصر مدّة من الزّمان في الأكل.

ومن المتصوّرات التي تنظم البنية الدّاخلية لحقل الطّعام «الكمّ» و«العلة». فأما الكمّ فمتصوّر ضروريّ في حقل من قبيل حقل الطّعام، إذ الطّعام لا يخلو في التّصوّر من كونه كمّما. والكمّ إلى ذلك متصوّر تمييزيّ داخل الحقل. فالأكل غير الذّوق من جهة الكمّ. ويبرّره اختلاف المسارين زمنيّا. وهو أنّ الأكل لما كان مسارا أطول من مسار الذّوق يحتاج فيه إلى تناول باليد وقضم ومضغ وبلع وهضم... كان الكمّ فيه أكثر من الكمّ في الذّوق. فكّم ما نأكل

طرازياً أكبر من كمّ ما نذوق. بل إنّ زمان المسار يبرّره الكمّ نفسه. فما كثر كمّا احتاج إلى زمان أطول لمعالجته. وما قلّ كمّا قصر زماننا، فمعالجة الطّعام مع انعدام الوفرة بسيطة لا يطول معها الوقت. فيكون الزّمان في البنية التّصوّريّة لحقل الطّعام مقدّماً على الفضاء لارتباطه بمتصوّر الكمّ.

وأما العلة فمتصوّر غائيّ تقتضيه دلالة المسار في البنية التّصوّريّة لفعل الطّعام. ولما كان الزّمان والفضاء متصوّرين ضروريّين في البنية الدّلاليّة للحقل ارتبط بهما متصوّر العلة بوصفه الغاية التي يتّجه إليها المسار وينتهي عندها. فكون الطّعام مساراً زمانياً ففضائياً يقتضي بلوغ الغاية في الزّمان والمكان. وبلوغ الغاية الزّمانية والمكانية علة تصوّريّة هي لبنية المسار كالمقتضى.

وأما غايات الطّاعم في ما يطعم فكثيرة في ما عدا هذه الغاية الزّمانية المكانية. ومن هذه الشّبع والارتواء واللّذة والتّغذيّ والتّداوي وجبر الخاطر والتّبرّك وغير ذلك. فهذه علل توجّه الحال التي يصير إليها الطّاعمون، وربّما وجّهت مساراتهم من حيث المدّة والكمّ. ولكّنها ليست مع ذلك بضرورات تصوّريّة كما هو بلوغ المسار غايته في الزّمان والمكان. على أنّ بلوغ هذه الغاية هو الذي يحقّق الغايات الأخرى. فانتهاؤ مسار الطّعام إلى محلّ بعينه عند زمان بعينه هو لغايات كالشّبع واللّذة والتّداوي كالعلة. وهذه له كالأغراض تحمل الطّاعم إلى متابعة المسار والمضيّ فيه حتّى يبلغ به الغاية.

والطّعام الذي غايته شبع غير الطّعام الذي غايته جبر خاطر. ولئن كانت الغايتان علّتين توجّهان مسار الأكل فإنّ الأكل الذي للشّبع معدّ مساره لأن يكون أطول زماناً وأكثر كمّاً. وأمّا الأكل الذي لجبر الخاطر فلمّا كان اليسير منه يحقّق الغاية كان قليله يغني عن كثيره. فلا يحتاج مع انعدام الكثرة إلى تطاول الزّمان. ومهما يكن من أمر فإنّ الأكل الذي للشّبع والأكل الذي لجبر الخاطر لا يخلوان جميعاً من أن يكونا مسارين محدّودين بغاية في الزّمان

والمكان. فالطّاعم الذي أراد شبعاً والطّاعم الذي أراد جبراً خاطر كلاهما قد بلغا بأكلهما زماناً معلوماً غير زمان البداية وبلغا به مكاناً معلوماً صار به الطّعام في محلّ غير محلّه الأوّل. على أنّ بينهما اختلافاً في المسار اقتضاه اختلاف الغايات بين أكل لشبع وأكل لجبر خاطر.

II - أفعال الطّعام من بنية المتصوّر المعجميّ إلى نسقيّة المتصوّر الاستعاريّ:

II - 1 استعارة «الجزء طعام» بين التّمثيل التّصويريّ والبعد الأنثروبولوجيّ:

لما كانت أفعال الطّعام التي نتناول ههنا هي أفعال الطّعام في المعجم العربيّ وكانت دلالاتها هي ما خصّ به حقّها في هذا المعجم وكانت هذه الأفعال استعارات تصوّريّة رأينا دلالتها الاستعاريّة بعض دلالتها المعجميّة ممّا يوسم به الحقل الدّلاليّ نفسه. غير أنّ الطّعام لمّا خرج إلى الدّلالة على معنى الجزء لم تخل دلالاته تلك من أن تكون نسقا استعاريّاً تقتضيه المناسبة التّصوّريّة وتسيّره المناسبة الأنثروبولوجيّة والثّقافيّة.

والاستعارة التّصوّريّة هي مبحث من مباحث «الدّلالة العرفانيّة». ويعدّ جورج لاكوف Georges Lakoff من أعلام هذا المبحث وروّاده. فتيّار الدّلالة العرفانيّة الذي يهتمّ بالمعنى وكيفية حصوله في الدّهن انطلاقاً من سيرورات الإدراك عند الكائن البشريّ إنّما يعدّ اللّغة ملكة من ملكات الدّهن، وهي لذلك جزء من هذه السيرورات العرفانيّة العليا. ويعتبر كتاب «الاستعارات التي نحيا بها»⁽⁵⁾ Metaphors We Live By الصادر سنة 1980 للايكوف ومارك جونسون Mark Johnson عملاً تأسيسيّاً في مجال الاستعارة التّصوّريّة.

(5) ترجم عبد المجيد جحفة الكتاب إلى العربيّة. ولما كنّا قد اعتمدنا هذه الترجمة إلى جانب النّصّ الأصليّ احتفظنا بالعنوان الذي ترجم إليه جحفة عنوان الكتاب، وهو «الاستعارات التي نحيا بها».

فالاستعارة حسب أطروحة لايكوف وجونسن ليست نشاطا لغويًا بقدر ما هي نشاط ذهنيّ عرفانيّ يعكسه السلوك اللّغويّ عند البشر. وهي طريقة من طرق الكائن البشريّ في فهم المعنى وإدراكه. وأدرك هذان اللّسانيّان أنّ نشاطنا التّصوّريّ أغلبه نشاط استعاريّ، فافترضّا أنّ الاستعارة لا ترتبط باللّغة في حدّ ذاتها، بل هي ترتبط بسيرورات الدّهن الإدراكيّة. وعلى هذا الأساس اعتبرّا النّسق التّصوّريّ البشريّ في جوهره نسقا استعاريّا.

وإذا كانت أفعال الطّعام تجري في وجه من وجوها على المجاز الاستعاريّ فلعلّ هذا الجريان ثقافيّ يرتبط أساسا بالقيم الثّقافيّة للمستعير. ومن هذه القيم ما هو أنثروبولوجيّ كلّيّ يتعلّق بثقافة الطّعام وطقوسه عند الإنسان على اختلاف أزمانه وحضاراته. ومنها ما هو ثقافيّ عرقيّ يرتبط بالثقافات الخاصّة للشّعوب والحضارات المنسوبة إلى الأمم.

وتبدو استعارة الطّعام في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة استعارة ثقافيّة فيها الأنثروبولوجيّ الكونيّ وفيها الثّقافيّ المرتبط بالعرق العربيّ والعنصر الثّقافيّ المميّز لهذا العرق. فالعربيّ إذا قال «تلذّذت نجاحي بعد كدّ السّنين» فهذه استعارة تصوّريّة لما تقتضيه من سيرورات ذهنيّة بها ندرك المعنى ونتمثّله، وهي استعارة ثقافيّة تنسجم مع جملة من القيم التي توجّهها وتتحكّم فيها. فالبنية الاستعاريّة لمتصوّر الطّعام والجزء في الثّقافة العربيّة فيها من التّصوّريّ الإدراكيّ وفيها من الأنثروبولوجيّ الإنسانيّ وفيها من الثّقافيّ الخاصّ المرتبط بثقافة الإنسان العربيّ وطريقة تمثّله للكون.

ومن التّصوّريّ ما نعاينه بشرا من عمل الطّعام. فالطّعام حدثا نشاط حسّيّ، وهو تجربة أنطولوجيّة تمثّلها تصوّريّا مفاهيم داخلية بها يتعيّن الحقل الدّلاليّ لفكرة الطّعام كمفهوم الحركة والمسار والزّمان والفضاء والعلة والكمّ. وهذه البنية التّصوّريّة لا تكون ثقافيّة إلاّ جزئيّا، إذ هي أقرب إلى أن تكون من الكليّات

المشتركة بين البشر. فطريقة الجلوس إلى الطّعام وتناوله وما يستعمل في ذلك من الأدوات هي سلوكات تصاحب فعل الطّعام لتكوّن معه «طقس الطّعام» الذي يختلف من أمة إلى أخرى باختلاف الثقافات. وطقس الطّعام الذي هو طقس أنثروبولوجي ثقافي بالضرورة ليس من متصوّر الطّعام. ومهما تكن الفروق بين الحقول المعجميّة للطّعام في اللّغات فإنّها تتفق جميعا في عناصر تصوّريّة بعينها بها يكون الطّعام فعلا بشريّا كليّا تشترك جميع الكائنات المتمتية إلى النوع البشريّ في إتيانه على نحو ما وإدراكه وتمثيله.

فمن الأّم من يجلس إلى الطّعام أرضا ومنهم من يجلس إليه مستعليا بطاولة أو نحوها ومنهم من يتناول الطّعام بيديه ومنهم من يستعمل في ذلك أدوات خاصّة كالملاعق والأعواد وغيرها... فهذه من الطّقوس الثقافيّة للطّعام، وهي لا تنفي عن فعل الطّعام شيئا ممّا به يكون هذا الفعل متصوّرا بشريّا كليّا. فهوّلاء جميعا إذا طعموا كان طعامهم مسارا تصوّريّا كاملا لا تغنيهم طقوسهم عن ذلك شيئا سواء أجلسوا إلى طعامهم أرضا أم جلسوا إليه استعلاء تناولوه بكلتا اليدين أم بالملاعق والأعواد.

وكذلك متصوّر الجزء. فلا بدّ فيه من جهة إدراك الذّهن لفكرة الجزء وتمثّلها من أن يكون حالا زمنيّة يتمّ بلوغها بعد سيرورة هي أقرب طرازيّا إلى أن تكون طويلة وفيها يمرّ المجرّي الذي تقتضي حاله هذه كونه في وضع المختبر بمراحل ممّا فيه اختباره. ولا بدّ أن يتوّج هذا المرور بالجزء الذي هو المكافأة. فالجزء غاية المسار وليس المسار نفسه. ولئن كانت هذه عناصر دلاليّة تكوّن متصوّر الجزء كما يَمَقُولُ الذّهن فإنّ فكرة الجزء لا تخلو من كونها فكرة ثقافيّة تلبس بنتاج الثقافات والحضارات. فهذا الجزء متلبس عند الأّم الكثيرة بأساطير الأوّلين وقصص الغابرين، وهي تمثّل مفهوم الجزء من زوايا مختلفة هي ما ورثته الشّعوب وأنتجته الأّم عبر الحقب التّاريخيّة، فضلا عمّا أثّرت به الأديان عبر التّاريخ في تمثّل فكرة الجزء عند الشّعوب المختلفة.

وهو بين جزاء آجل يتولاه الإله فإذا المجزيّ خالدا في جزائه أبداً، وجزاء عاجل يتولاه مصير الإنسان فإذا به الجازي والمجزيّ في الآن نفسه. ومهما يكن أمر الجزاء الثقافيّ اختلافاً وتنوعاً فإنّ الجزاء متصوّراً يظلّ نسقاً إدراكياً ذهنيّاً تختلف الشعوب في تأويله وتمثيله ولكنها لا تختلف في طريقة إدراكه .

ومن الأنثروبولوجيّ قيمة ثقافيّة لا نحسبها إلّا قيمة إنسانيّة كونيّة، وهي أنّ «الطّعام نعمة». فاستعارة الطّعام لمتصوّر الجزاء مبنيّ في الأصل على هذه القيمة الأنثروبولوجيّة الكبرى. وهي قيمة تنسجم كثيراً مع استعارة «الجزاء طعام» ومع البنية الاستعاريّة لمتصوّر الطّعام والجزاء. فلو لا كون الطّعام نعمة لما كان الجزاء طعاماً بالمفهوم الاستعاريّ.

واستعارة الطّعام للجزاء تقتضي تصوّريّاً توليداً عبر القياس المنطقيّ يحقق للاستعارة انسجامها الثقافيّ. فالطّعام إذا كان نعمة كان جزاء لأنّ النّعمة جزاء. بل إنّ الطّعام في البنية التّصوريّة هو نعمة النّعم لذلك فهو مطلق الجزاء. وإذا كانت النّعمة جزاء على التّعريف، أي النّعمة حدّها الجزاء ولا ينعكس، كان بعض الجزاء نعمة بالضرورة. وأمّا والنّعمة هي الطّعام طرازاً وهي الجزاء حدّاً فالجزاء الذي هو نعمة هو طعام بالضرورة. ونمثّل لائتلاف القياسين القيميّ والاستعاريّ على الصّورة التّالية:

- [الطّعام نعمة] [النّعمة جزاء] ⇔ [الطّعام جزاء]

- [الجزاء نعمة] [النّعمة طعام] ⇔ [الجزاء طعام]

فأمّا القياس الأوّل فيمثّل النسق القيميّ. وأمّا القياس الثّاني فيمثّل النسق الاستعاريّ. وبين النسقين مناسبة تجعل من الأوّل مولّداً للثّاني ومبرّراً لوجوده. وهذا وجه من الائتلاف المنطقيّ للنشاط الاستعاريّ به يتوضّح المعنى وتنكشف طرق تمثيله.

ومن الجزاء ما هو شرٌّ لأنّه عقاب. وتمثيله استعارياً من جهة معنى الحرمان. فإذا كان الطّعام نعمة كان الحرمان منه نقمة. وإذا كانت النّعمة جزاءً بالعقاب فالحرمان من الطّعام عقاب. ولَمّا كان بعض الجزاء شرّاً وشرّ نقمة هي حرمان ذي طعام من الطّعام كان هذا مطلق العقاب، وكان كلّ عقاب محمولاً عليه فهو عين الحرمان من الطّعام.

ففي استعارة «الجزاء طعام» بعد أنثروبولوجيّ يرتبط بالطّعام طقساً بشريّاً إنسانياً وبما يحفّ بهذا الطّقس من القيم الكونية التي تجتمع عليها نظرة الإنسان إلى الطّعام وما تمثله فكرة الطّعام عند البشر. وإنّما استعارة الطّعام للجزاء هي من هذه الجهة استعارة تصوّريّة كونيّة.

II-2 متصوّر «الجزاء» بين «الطّعام» و«الدّوق»، النّسقيّة الاستعاريّة الثّقافيّة:

إذا كان الجزاء طعاماً المقتضيات تصوّريّة فأنثروبولوجيّة وكان لذلك استعارة كونيّة فلعلّ تخصيصه من الطّعام بالدّوق استعارة ثقافيّة خاصّة بالثقافة العربيّة الإسلاميّة. فإذا قيل «الجزاء ذوق» كان ذلك تخصيصاً ثقافياً للبنية الاستعاريّة القائمة على اعتبار الجزاء طعاماً. ويقتضي كون الاستعارة المخصّصة، وهي استعارة «الجزاء ذوق»، وجهاً من الاستعارة الكبرى التي هي استعارة الطّعام للجزاء. فما يستعار للجزاء من الطّعام هو من حيث التّصوّر والانسجام الثّقافيّ الأنثروبولوجيّ كالذي يستعار له من الدّوق. وما بين متصوّر الجزاء ومتصوّر الطّعام من المناسبة النّسقيّة الاستعاريّة هو ما بينه وبين الدّوق من تلك المناسبة، إذ كان الدّوق بعض حقل الطّعام وما يقال في دلالة الطّعام وبنية التّصوريّة يقال في دلالة الدّوق وبنية التّصوريّة.

غير أنّ استعارة «الجزاء طعام» لَمّا كانت تخصّصها في ثقافة عربيّة إسلاميّة استعارة «الجزاء ذوق» كان ذلك التّخصيص من جهة كون القيمة الأنثروبولوجيّة التي تنبني عليها الاستعارة الكبرى ترتبط في هذه الثقافة بفكرة

«الجزاء الدِّينِيّ». فالنَّعم هي الخيرات التي يهبها الله الإنسان. وهي بهذا المعنى إلهية. ولَمَّا كان الإلهيُّ في الفكر العربيِّ الإسلاميِّ دينيًّا كانت كلُّ نعمة يوهب إياها الإنسان ضرباً من الجزاء الدِّينِيّ الذي يقابل به المنعم عليه على صنيع أتاه. والنَّعم إذا كانت جزاء إلهيًّا فالطَّعام الَّذي هو نعمة كبيرة جزاء إلهيٍّ عظيم يدخل تحت مفهوم أكبر في الفكر الإسلاميِّ هو مفهوم «الرَّزق». وجزاء الطَّعام بهذا المفهوم نموذج طرازيٍّ لكلِّ أنواع الجزاء الممكن تصوُّرها عند الإنسان المسلم، وعليه تحمل هذه الأنواع جميعاً حتَّى كأنَّ كلَّ جزاء طعام.

وإنَّما تخصيص الجزاء بالذَّوق في الثقافة العربيَّة الإسلاميَّة هو من هذه الجهة تخصيص للطَّعام بالذَّوق. فإذا كان الطَّعام في النسق القيميِّ للاستعارة جزاءً فذلك لكونه نعمة، والنَّعمة هي عين الجزاء. وتفصيل النِّعمة في الطَّعام إنَّما هو لأمرين. الأوَّل هو أنَّ الطَّعام قوت، وهو لذلك سبب من أسباب الحياة. والتَّقوَّت بالطَّعام للحياة يمثِّله طرازيًّا فعل الطَّعام «أكل»، إذ متصوِّر الأكل متصوِّر طرازيٍّ في مقولة حدث الطَّعام. والأمر الثاني هو أنَّ الطَّعام لذَّة. وهذه وإن لم تكن من أسباب الحياة فهي من أسباب الطَّعام نفسه. فما أكثر ما يطبخ المرء الطَّعام الذَّكيَّ حبًّا في اللذة. والتَّلذُّذ بالطَّعام تمثِّله طرازيًّا أفعال من قبيل «ذاق» و«طعم» التي في معنى وجد طعمه.

غير أنَّ النِّعمة التي مصدرها إلهيٌّ جزاء غايته سعادة المجزيِّ المرتبطة بتلذُّذه ما جزاه الإله. وكذلك الحرمان من النِّعمة جزاء غايته شقاء المجزيِّ المرتبطة بخيبة الجزاء. وإنَّما السَّعادة المترتبة عن النِّعمة والشَّقاء المترتب عن الحرمان والبلاء هما عين الجزاء. ولَمَّا كان الطَّعام جزاء إلهيًّا عظيماً على قدره تأتي سعادة المجزيِّ كانت سعادة الطَّعام هي ما يترتب عن وجوده من النِّعيم أو ما يورثه ذكاء الطَّعم من اللذة، وأمَّا الشَّقاء فهو ما يترتب عن الحرمان من الطَّعام من الخواء أو ما تحدِّثه كراهة الطَّعم من الخيبة. ولذَّة الطَّعام والخبية فيه تمثِّلهما طرازيًّا دلالة الذَّوق، فأغنى «ذاق» عن «أكل». واستعارة الذَّوق

للجزاء إنما هي بهذا المعنى أقدر على تمثيل متصوّر الجزاء وقد صار فكرة ثقافيّة ملتبسة بأبعاد دينيّة.

والذّوق هو التّعرف إلى الطّعم الذي يترتّب عنه إمّا نعيم الذّائق بما ذاق أو شقاؤه بما خاب فيه بعد طمع به فهو أخصّ بتمثيل الجزاء من الأكل نفسه. وإذا كان الذّوق جزاء الطّعام فالجزاء الذي هو محمول عليه أقرب عند التّمثيل الاستعاريّ إلى متصوّر الذّوق منه إلى متصوّر الطّعام. ولذلك كانت استعارة «الجزاء ذوق» بهذا المعنى أخصّ عند العربيّ المسلم من استعارة «الجزاء طعام».

وإذا كانت قيمة «الطّعام نعمة» هي القيمة الأنثروبولوجيّة التي توجّه البنية التّصوريّة لاستعارة «الجزاء طعام» كانت القيمة التي تخصّص البعد الأنثروبولوجيّ الكونيّ في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة هي قيمة «الطّعام لذة». ولذلك كان متصوّر الذّوق في هذه الثّقافة أخصّ في تمثيل متصوّر الجزاء من متصوّر الطّعام نفسه.

ومما يستدلّ به عليه هو ورود فعل «ذاق» في النّصّ القرآنيّ في السياقات الدّالة على معنى الجزاء. ومن ذلك الآية ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الصّافات، 38-39) والآية ﴿يَوْمَ يَغْشَاهُمْ الْعَذَابُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (العنكبوت، 55) والآية ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ (يونس، 52) والآية ﴿هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (التّوبة، 35) والآية ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ وَلَنُلْزِقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (السّجدة،

20-21). ومن الأمثلة عليه في ما نقول «أكل ثمرة كدّه» و«ذاق حلاوة نجاحه» و«شرب كأس سيّئاته» و«ذاق مرارة فشله».

فأفعال الطّعام في جميع هذه السياقات إن هي إلاّ استعارات تبني تصوّراتنا لتجربة الجزاء كما استقرّت في ثقافة العربيّة الإسلاميّة. وإنّما معنى المواضعة في حدثي الطّعام والجزاء هو ما تقتضيه البنية الدلاليّة التّصوريّة في الوجدتين من العناصر والسّمات التي تمثّل الحقل نفسه. وليست استعارة الطّعام بما هو ذوق للجزاء إلاّ بنية نسقيّة تصوّريّة تقوم على المقابلة بين متصوّر الذّوق مستعاراً ومتصوّر الجزاء مستعاراً له. فثمّة مناسبة بين دلالة الواضع ودلالة المستعير.

وإذا كان كلا الذّوق والجزاء مسارين تصوّريّاً فالذّوق غير الجزاء من حيث البنية التّصوريّة للمسار نفسه. فأما الذّوق فمسار حسّيّ مرتبط بنشاط الحاسة نفسها. وهو أنّ الذّائق إمّا أكل أو هو ذائق فحسب. فالأكل ذائق لمقتضى الأكل ذاته، إذ الذّوق مرحلة من مراحل مسار الأكل بل هو سمة من سمات حقل الطّعام نفسه. والذّائق لا يقصد من عمله سوى الذّوق، فيكون الذّوق غاية المسار. فالذّوق مسار يحتاج فيه إلى عمل الجوارح من تناول الطّعام حتّى التّعرّف إلى طعمه. وكلّ ما يقطعه الذّائق من المراحل في إنجازها إنّما هو من أعمال الحواسّ، وهو بهذا المعنى تجربة فيزيولوجيّة مخصوصة بفعل اللّسان الذي به يجد الطّاعم مذاق ما يطعم.

وأما الجزاء فهو أقرب إلى التجريد وإن لم يخل من اعتبارات حسّيّة. فالمجزيّ قد قطع أشواطاً من سيرورة زمنيّة كان فيها مختبراً حتّى بلغ ممّا يقطع غاية انتهى عندها المسار وهي ساعة المكافأة. فكلّ اختبار هو مسار غايته جزاء. ولئن كان الجزاء هو غاية المسار الذي يمثّل الاختبار، وهو بهذا المعنى واحد من العناصر التّصوريّة لمعنى الاختبار، فإنّه لا يشمل دلاليّة فكرة

الاختبار وإن كان يقتضيها تصوّرًا. ويحتمل معنى الاختبار تأويلين تأويلا حسيًا يكون فيه المسار من قبيل الأعمال الحسيّة التي يبذل فيها مجهود عضليّ كمن يحرق عند مؤجّر أرضا يجزى على حرثها في آخر يومه ذاك، وتأويلا مجردًا هو من قبيل الحالات خاصّة، كمن عمل صالحا فكان جزاؤه اطمئنان النفس ورضاها.

ويقتضي التمثيل الاستعاريّ لمتصوّر الجزاء بمتصوّر الذّوق أنّ بين النّسقين التّصوّرَيْن شيئا من الاشتراك. فلا بدّ من أن يكون بين البنيتين التّصوّرَين الجزاء والذّوق مشابهة لها تعقد الاستعارة. ومن المشتركات الدّلاليّة والتّصوّريّة بينهما هو كونهما مسارين يقتضيان جميعا غاية طبيعيّة هي ما يحدثه التّحوّل في الزّمان وما قد يصاحبه من تحوّل المكان، فغاية قصديّة ترتبط بعلّة الفعل ذوقا وجزاء وبنية من يقوم به ذائقا ومجزيا.

ومهما يكن من أمر فإنّه لا بدّ في كلّ من الذّوق والجزاء أن يكون المسار موسوما عند الغاية بـ«التّعرف». فسمّة التّعرف من المقتضيات الضّروريّة لغاية المسار، وهي من العناصر التّصوّريّة المشتركة بين المعنيين. فالذّوق تعرّف إلى مذاق الطّعام ومنه يجد الذّائق حلاوة ما يطعم أو مرارته. فإمّا حلاوة ولذة وإمّا مرارة وخيبة. والجزاء تعرّف إلى ما سيؤول إليه المجزيّ من الثّواب أو العقاب. فإمّا نعيم جزاء على حسن ما أتى وإمّا شقاء على سوءه.

على أنّ بين نسقي الذّوق والجزاء اختلافا تصوّريّا يقتضيه الاختلاف المعجميّ نفسه. ومن العناصر التي يختلف فيها النّسقان هو ما يكون بين المسارين من المغايرة الزّمانيّة. فالذّوق مسار قصير. بينما الجزاء مسار طويل إذا اعتبرنا بما قبل التّعرف من الوقت الذي هو مدّة الاختبار. وأمّا إذا اعتبرنا بما بعد التّعرف يصير المسار أطول، إذ يتألّف الزّمان الذي يعقب التّعرف إلى زمان المسار حتّى الغاية. وهذا تصوّر لمسار الجزاء تبرّره اعتبارات ثقافيّة

دينية. فالجزء في الفكر العقائدي عند المسلمين مسار سرمدّي لا حدّ له زمنيًا يختزل في فكرة «الخلود». فالمجزّيون خالدون في جزائهم أبدا. وخلود الجزء هو بهذا المعنى من السمات المميّزة لمتصوّر المسار الجزائي.

وإنّما الجزء مسار زمنيّ يقتضي معنى الاختبار تصوّريًا ويقتضي معنى الخلود ثقافيًا. وتفصيله دلاليًا بخطّ يدلّ على الزّمان تتوسّطه نقطة ترمز إلى زمان التّعرف. فأما ما قبل النقطة فيشير إلى مسار الاختبار، وأما ما بعد النقطة فيشير إلى مسار الخلود. ومهما يكن من المغايرة الزّمانية بين الذّوق والجزء فإنّ التّعرف عنصر تصوّريّ مشترك يسمّ المسارين على ما بينهما من الاختلاف.

والذّوق والجزء نسقان تصوّريّان يقوم تمثيلهما الذّهنيّ على دلالة المسار التي تختزل مكوّنات المعنى المعجميّ بالنّسبة إلى المتصوّرين. ثمّ تجري في البنيّة الاستعارية مناسبة بين النّسقين فنقول «الجزء طعام» و«الجزء ذوق». وتقابل عناصر المتصوّر المستعار له الذي هو الجزء بعناصر المتصوّر المستعار وهو الذّوق. وتقوم هذه المقابلة الذّهنية على استعمال متصوّرات نسق الذّوق في بنيّة متصوّر الجزء.

وإنّما هذه البنيّة التّصوريّة الاستعارية تقوم على مبدأ الانتقاء. وهو مبدأ ضروريّ في الاستعارة التّصوريّة التي هي استعارة جزئية بالضرورة. والانتقاء مبدأ تنسيبيّ به تكون الاستعارة، إذ لا سبيل لأنّ يمثل المتصوّر الاستعاريّ المعنى المقصود تمثيلا مطلقا. فالتمثيل المطلق يقتضي مناسبة كلية بين المتصوّرين الممثل والممثل، وهذا محال لأنّه لو كانت المناسبة بينهما كلية لكان متصوّرًا واحدًا. وكان الذّوق والجزء وحدتين معجميتين تختلفان معنى ووسما. وأما ما يجمع بينهما من المشتركات الدّلالية فهذه مشابهة ضرورية لتمثيل أحد المتصوّرين بالآخر تمثيلا استعاريًا.

ولمّا كان «التّعرف» هو المقصود بالاستعارة في تمثيل الجزء بالذوق كان هو السّمة التّصوّريّة المنتقاة في تصوّر الجزء عبر الذّوق. فاستعارة «الجزء ذوق» يوجّهها «التّعرف» بوصفه العنصر الوسميّ البارز في البَيّنة التّصوّريّة للاستعارة. ويكون «الزّمان» و«اللّسان» و«الحواسّ» و«الطّعام» عناصر من الذّوق مهملة في تصوّر الجزء وتمثيله استعارياً.

ثمّ إنّ تصوّر المعنى لمّا كان نسقيّاً فإنّ نسقيّته تستلزم تمثيله بعناصر بعينها هي الّتي تظهرها الاستعارة. فالاستعارة لا تمسح المتصوّر بل هي تتّجه نحو مظهر بعينه من مظاهره لتبثيره وإبرازه. والتّبثير هو بالضرورة إظهار وإضمار. فما تظهره الاستعارة إنّما إظهاره فيها إضمار لغيره إمّا لكونه لا تقصده الاستعارة أو لكونه لا يناسب المظهر المقصود بالتّمثيل.

ومن تجلّيات مبدأ النّسقيّة الاستعاريّة في استعارة «الجزء ذوق» ما اقتضاه تمثيل الجزء بالذّوق من إضمار الخاصيّة الزّمانيّة للمسار، إذ لمّا كان «التّعرف» هو المقصود بالاستعارة كان إظهاره مقتضى لإضمار الزّمان في متصوّر الجزء. فإذا قيل إنّ الجزء ذوق لم تكن العبرة في زمان الاستعارة إلّا ببعض زمان الجزء، وهو زمان التّعرف نفسه. وأمّا ما يكون قبله من السّعي وما يكون بعده من الخلود فهذه مظاهر من المسار مضمرة لما في إظهار التّعرف من الحاجة إلى إضمارها.

فتعرّف المجزّي إلى مآله في الجزء وما سيصحبه من النّعيم أو الشّقاء موقف حاسم عظيم. ولهذا الموقف في المخيال الدّينيّ الإسلاميّ من هول الصّورة ما يجعله من أعظم المواقف الّتي وعد بها المسلم. وهو لذلك من المواقف المؤثّرة في عقيدة الإنسان المسلم وسلوكه وتصوراته عن الحياة والموت والحساب وغير ذلك. ولمّا كان هذا الموقف يختزله في مسار الجزء عنصر زمنيّ هو موقف التّعرف كان إظهار هذا العنصر من طريق إضمار

العناصر الزمانية الأخرى، فهول التعرف وتوجهه وحسم الموقف فيه وأد لتناول الزمان وسرمدية الجزاء.

ف«الجزاء ذوق» نسق تصوّريّ استعاريّ تقتضيه المناسبة الدلالية بين المتصوّرين الجزاء والذوق وتسند القيمة الأنثروبولوجية وتخصّصه القيمة الثقافية الدينية. فالجزاء الذي هو عند المسلم فكرة عقائدية دينية يبين الاستعارة ثقافياً، فتظلّ قيمة الجزاء هي المهيمنة على الاستعارة والموجهة لنسقيتها. فيتخيّر الذهن من جملة أفعال الطعام الفعل الذي هو أقرب إلى تمثيل متصوّر الجزاء كما استقرّ في ثقافة الإنسان العربيّ المسلم. وكان التمثيل الاستعاريّ تمثيلاً نسقياً فاقتضى تخصيص متصوّر الجزاء بمظهر بعينه يكون السمة الجامعة للمتصوّر. ولما كان هذا المظهر هو «التعرّف» فليس أقرب إلى تمثيل الجزاء استعاريّاً من فعل «ذاق»، إذ هو في طعم الأكل والتعرّف إلى مذاقه طراز الحقل. وإنّما بهذا البعد القيميّ لمعنى الجزاء تكون استعارة «الجزاء ذوق» استعارة ثقافية.

خاتمة:

ليست أفعال الطعام بما تقتضيه بنيتها الدلالية محوريةً وتصوريةً فحسب بل هي كذلك بما تقتضيه هذه البنية منها من التمثيل الاستعاريّ، إذ لا تخلو الدلالة الاستعارية من كونها بعض الدلالة المعجمية نفسها. وإذا كان الحقلان التّصوّرّيّ والمعجميّ هما ما لا بدّ منه للحقل الدلاليّ فدلالة الطعام متصوّر معجميّ تنتظمه الأفعال خاصّة لما تقتضيه خاصيّتها الحملية من الانتقاء المقوليّ الاسميّ.

ولأفعال الطعام بنية دلالية هي ما تقتضيه خاصيّتها الانتقائية المحورية فالوسمية. فهذه الأفعال لها بنية محورية نمطية حملناها تأويلاً على مفهوم

«الحركة»، وهي التي تنتظم النسق التّصوّريّ لفعل الطّعام. وأمّا المعجم فتنتظمه خاصّة سمات المحور بوصفها قيودا دلاليّة على الموضوعات.

وأما البنية التّصوّريّة لفعل الطّعام فمقتضى لمفهوم «المسار». فمسار الطّعم خاصّة إدراكيّة تختزل سائر المتصوّرات الحقلية التي بها يُتمثّل معنى حدث الطّعام من الزّمان والمكان والعلة والكمّ. ولما كان متصوّر المسار يختزل البنية التّصوّريّة لأفعال الطّعام كان من الرّوائز المقدّمة في تصنيف هذه الأفعال تصنيفا مقوليا طرازيا.

وأما وفعل الطّعام استعارة فهذه بنية دلاليّة تصوّريّة مركّبة تقوم على مفهوم النسق. ففي النسق مناسبة تصوّريّة فمناسبة أنثروبولوجيّة فمناسبة ثقافيّة. فأما ما بين الجزاء والطّعام من مناسبات المسار فتلك التّصوّريّة. وهي أصل الإدراك الدّهنيّ الاستعاريّ. وأمّا كون الجزاء طعاما فهذه استعارة ناسبت من الإنسان تصوّره للطّعام نعمة بل هو نعمة النّعم. وهذا وجه أنثروبولوجيّ هو للاستعارة كالسند الإنسانيّ القديم، وإن لم يخل من كونه بعض التّصوّر في مفهومه الإدراكيّ العرفانيّ. وأمّا كون الجزاء طعاما بل ذوقا فهذه استعارة ثقافيّة. فالعربيّ في مقولة الطّعام بين تصنيفين تصنيف معجميّ طرازه الأكل وتصنيف ثقافيّ طرازه الذّوق.

والذّوق استعارة مخصوص بها متصوّر الجزاء فكرة دينيّة في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة. فلمّا كان الجزاء ساعة من دهر تختزل حياة المسلم وكان الذّوق طعام طعم يختزل طعام طعم كان التّعرف هو المعنى المقصود في استعارة المسلم.

إنّ معنى الطّعام دلالة معجميّة وسميّة فدلالة تصوّريّة استعاريّة للقيمة الأنثروبولوجيّة والثّقافيّة فيها دور كبير. وللذهن وهو يدرك هذا المعنى نسقيّة لا تغني فيها القيمة شيئا عن المعجم بوصفه نواة كلّ دلالة وأصل كلّ قيمة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- ريفوفندلر، «الأفعال والأزمنة»، ترجمة عبد المجيد جحفة ضمن «جاكندوف وتشومسكي وفندلر»، دلالة اللغة وتصميمها، ترجمة محمد غاليم ومحمد الرّحالي وعبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدّار البيضاء، المغرب، الطّبعة الأولى، 2007 .
- غاليم محمد، النظريّة اللّسانية والدّلالة العربيّة المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة، دار توبقال للنشر، الدّار البيضاء، المغرب، الطّبعة الأولى، 2007 .
- الفاسي الفهري عبد القادر، المعجم العربي، نماذج تحليليّة جديدة، دار توبقال للنشر، الدّار البيضاء، المغرب، الطّبعة الثّانية، 1999 .
- الفاسي الفهري عبد القادر، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، دار توبقال للنشر، الدّار البيضاء، المغرب، الطّبعة الرّابعة، 2000 .
- لايكوف جورج وجونسن مارك، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدّار البيضاء، المغرب، الطّبعة الأولى، 1996 .

المراجع الأجنبية:

- Chomsky Noam, La Nouvelle Syntaxe, concepts et conséquences de la théorie du Gouvernement et du Liage, traduction de Lélia Picabia, présentation et commentaire d'Alain Rouveret, Editions du Seuil, Paris, 1987.
- Fillmore Charles, The Case for Case, in Bach E, & Harms R, eds. Universal in Linguistic Theory, Holt, Rinehart and winston, N.Y, 1968.
- Gruber Jeffrey S, Lexical Structures in Syntax and Semantics, North - Holland Publications, Amsterdam, 1976.
- Jackendoff Ray C, Grammar as Evidence for Conceptual Structure, in Halle & als, eds, 1978.
- Jackendoff Ray C, Semantics and Cognition, MIT Press, Cambridge, Mass, 1983.
- Lakoff Georges et Johnson Mark, Metaphors We Live By, The University of Chicago Press, 1980.
- Rosch Eleanor, Human Categorization , in N. Warren, ed Advances in Cross - Cultural Psychology, Vol.1. New York, Academic Press, 1977.

المعاجم:

- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، تحقيق عبد الله الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي.